الثورة
www.althawranews.net
السبت : 6 شوال 1435هـ - 2 أغسطس 2014م -العدد 18153
Saturday : 6 Shawal 1435 - 2 August 2014 -Issue No.18153

فوضى أجور المواصلات: هل تضبطها تسعيرة النقل؟

استغلت وسائل النقل المختلفة في صنعاء ومختلف المدن والمحافظات الأوضاع الراهنة وإجراءات رفع الدعم عن المشتقات النفطية ورفعت أسعار الأجرة بشكل مبالغ فيه رغم الاجراءات الرسمية التي أقرتها هيئة النقل البري والقاضية رفع التسعيرة 20% فقط لكن مالكي سيارات الأجرة لم يستجيبوا بل ويصروا على العمل بأسعارهم الخاصة التي حددوها لأنفسهم.

ولاتخضع أجور المواصلات في اليمن لأي مسوغات رسمية منذ أن تم تحرير قطاع النقل في العام 203م وهو ما يجعل الركاب يخضعون لمزاج مالكي الأجرة بكل وسائلها فمنذ العام 2011م وهم يتقاضون أجورا لاتناسب الارتفاعات في أسعار المشتقات النفطية حيث تم الرفع في سعر دبة البنزين ثم انخفضت وعادت لأسعارها السابقة مع بقاء أجور النقل بدون انخفاض.

استطلاع / محمد راجح

تعتبر أجور المواصلات من أكثر الأعباء التي يعاني منها المـواطـن ، وأكثرها التصاقا وتأثيرا بحياته ومهامه وأعماله اليومية ، حيث تستنزف في حدود 40% على اقـل تقدير من دخلة وميزانيته الشهرية.

والقت ارتفاعها الكبير خلال اليومين الأخيرين بأعباء باهظة على مختلف شرائـح المجتمع ممن كانوا يأملون في تدخل حكومي يرافق إجـــراءات رفع الدعم عن المشتقات النفطية ، ولإيقاف هذه الفوضى العارمة في المواصلات العامة ومزاجية السائقين في رفع الأجور بشكل لا يستطيع المواطن تحمله .

وعلى الرغم من عدم تأثر السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية بهذه الإجراءات المتعلقة برفع الدعم عن المشتقات النفطية بحسب تأكيدات الاتحاد العام والغرف التجارية والصناعية في أمانة العاصمة ومختلف المحافظات وطمأنتهم المواطنين بعدم وجـود أي ارتفاعات سعرية ولن يكون هناك أي زيادة خلال الفترة القادمة ، تبقى أجور المواصلات الهاجس الأكبر لما تمثله من قلق وهم كبير ليس للمواطن وخصوصا لمحدودي الدخل قدرة على التعامل مع ارتفاعاتها الحالية .

دعوة

في جولة ميدانية يلاحظ استقرار الأوضاع بصورة لافتة في أجواء عيدية هادئة نوعا ما ، خصوصا مع توفر المشتقات النفطية التي مثلت مشكلة كبيرة للناس خلال الايام الماضية.

ويشكو المواطنون بشكل كبير من غياب الدور الحكومي الرسمي لضبط جانب من الأوضاع المتعلقة بحياتهم المعيشية اليومية في ظل الظروف والأوضاع الراهنة .

ويقول سمير عبدالوهاب: إن أجور المـواصـلات أصبحت لاتـطـاق وهناك استغلال بشع من البعض لهذه الظروف في تثبيت أسعار معينة وخيالية وليس للمواطن قدرة على دفعها.

ويـرى أن أجـور المواصلات تستهلك الكثير من دخل الناس ولهذا فهي تعتبر إلى جانب المواد الغذائية الاكثر استيعابا لدخول محدودي الدخل وأكثرها تأثيرا على حياتهم اليومية.

ويؤكد عدد من المواطنين ضرورة وضع حد لمزاجية السائقين واستغلالهم للأوضاع الراهنة ، برفع أجرة الباصات بنسبة 100% وبعض الخطوط الى أكثر من 200% ومحاولتهم فرضها كأمر واقع وتثبيتها بشكل دائم.

تدخل

يدعو مواطنون وخـبراء الى تدخل الحكومة والجهات الرسمية بصورة عاجلة لتحديد اجـور النقل وضبط الفوضى العارمة في التعامل معها ، والذي كان من المفترض ان يرافق الاجراءات التي تمت لتحرير اسعار المشتقات النفطية.

وبحسب المواطن عبدالله القديمي فان الناس كل ما يهمهم حياتهم المعيشية ، وإذا كانت الحكومة ترى أن الإجراءات التي أقدمت عليها تصب في الصالح العام ، يجب قيامها أيضا كما يقول هذا المواطن" بالإجراءات الكفيلة التي تحفظ حقوق المواطن وعدم العبث باحتياجاته المعيشية الضرورية في مختلف الجوانب المتعلقة بالمواد الأساسية الضرورية والـغـذائـيـة ، وكـذا أمـور مثل أجـور المواصلات التي مع ارتفاعاتها الحالية تصيب المواطن في مقتل.

ويرى أمجد حسن أن الجهات الرسمية مطالبة بشكل عاجل بمعالجة هذه القضية بالتواصل مع ممثلي هؤلاء السائقين وأصحاب المركبات ووسائل المواصلات المختلفة ونقاباتهم والجلوس معهم ومناقشتهم وتحديد الأسعار المناسبة للأجور وإلزامهم بها ومتابعتهم في الشوارع والمناطق والمدن ، بحيث لا تشكل أي ضغط أو عبء على المواطن وإيقاف ما يتعرض له من ابتزاز واستغلال ، بحيث أيضا لا يكون هناك أي ضرر على أصحاب الباصات وسيارات المواصلات.

إجراءات

لم تقف الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري مكتوفة الأيدي إزاء فوضى تسعيرات أصحاب الأجرة فقد أصدرت تعميماً لفروعها ومكاتبها في المحافظات تضمن تحديد مؤشر الزيادة على أجور نقل الركاب والبضائع في عموم المحافظات بعد الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة والتي تضمنت رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ويحدد التعميم مؤشر الزيادة على أجور نقل الركاب والبضائع بنسبة 20% على أن يسري على الجميع دون تمييز، لكن الملاحظ أن مستوى الالتزام بهذا التسعيرات والإجـراءات محدود خصوصا في أمـانـة العاصمة حيث الخطوط الكثيفة والسائقون من كل حدب وصوب .

النقابات

هناك آمال أن تسهم نقابات النقل في بث وإلـزام سائقي الأجـرة بالتسعيرة الجديدة دون زيادة وهو ما شدد عليه رئيس هيئة تنظيم شؤون النقل البري أنه تم الاتفاق على مؤشرات الزيادة المقترحة بالتفصيل بالنسبة للنقل الحضري للركاب بين المدن وفي داخل المدن وذلك بين النقابة العامة للنقل والمواصلات وقيادات السلطات المحلية بالمحافظات وشرطة السير في عموم المحافظات ،وبين أن نسبة الزيادة تفاوتت من خط سير لآخر بحسب المعطيات الميدانية وبالحد المعقول.

تبرير

من جانبهم يرى سائقو بعض الباصات وسيارات الأجرة أن الارتفاعات الحالية لا تفي بالغرض بالنسبة لهم لأنها لا تلبي الحدود المتوسطة لإنفاقهم على المشتقات النفطية.

ويقول عمار سالم "سائق باص" بأنه يقطع مشوار طويل مابين منطقتي الحصبة وهائل ، والمبلغ الـذي كانوا يحصلون عليه زهيد للغاية قبل حدوث أي ارتفاعات في المشتقات النفطية .

ويشير إلى أن المـواصـلات في اليمن رخيصة للغاية ولا تمثل عبئاً على الناس ، وينبغي كما يقول مراعاة وضعية أصحاب الباصات لأنهم ينفقون مبالغ طائلة على البترول .

ويضيف : إن اغلب هؤلاء من أصحاب الباصات وسيارات الأجرة يستخدمون ما يقرب من "دبتين" من البترول في المتوسط وتكلف حاليا نحو ثمانية آلاف ريال والبعض يستهلك أكثر خصوصا أصحاب الخطوط الطويلة إلى جانب تكاليف ونفقات أخرى .

ويؤكد أن المـدن والـشـوارع أصبحت ممتلئة بالباصات وسيارات الأجرة وهذا الأمر أدى إلى تراجع وانخفاض العمل في هذا الجانب ، حيث أصبحت عملية البحث عن "الـراكـب" عملية شاقة ومضنية في ظل هذا المنافسة الشديدة والانـتـشـار الكثيف لهذه السيارات والمركبات.

حماية

يرى خـبراء ضرورة حماية المواطنين في ظل الـظـروف والأوضـــاع الراهنة ، بحيث يكون هناك حملة توعوية تشرح للناس أهمية الإقـدام على تنفيذ مثل هذه الخطوات التصحيحية للاقتصاد الوطني.

مؤكدين أن هناك أهمية لتحسين الدخل بحيث يلمسه المواطن بصورة عملية في حياته اليومية ، لمواجهة بعض الأعباء التي تؤثر بشكل بالغ على حياته المعيشية مثل أجور المواصلات التي تستنزف نسبة كبيرة من دخلهم وخصوصا محدودي الدخل.

ويقول خبراء إن الدعم صحيح يسبب ضياع موارد مهولة على المجتمع، فضلاً عن خلق تشوهات هيكلية وسعرية في جسد الاقتصاد اليمني ، وإعادة النظر في هذه المسألة يعني إعـادة النظر في توزيع أثر الغطاء داخل المجتمع ، لكن يجب أن يكون هناك بالمقابل برامج حماية للفقراء واستخدام الفورات المالية لتحسين الوضع المعيشي والاتجاه للمشاريع التنموية التي تستهدف خلق فرص عمل للشباب ومساعدة الأسر على تلبية متطلبات الحياة المعيشية.

وهناك مجموعة من الخطوات لا تحتمل التأخير كما يـرى باحثون اقتصاديون" والمتعلقة بإصلاح الدعم ومصارحة المواطن بحقيقة الدعم والى أين يذهب ، والقضاء على بؤر الفساد في الخدمة الحكومية في المؤسستين المدنية والعسكرية لأنها تستهلك موارد كثيرة على حساب التنمية ، واتخاذ قرار شجاع في البيئة الاستثمارية وتهيئة بيئة مناسبة وجاذبة لرؤوس الأموال ، وخصوصا الاموال المجمدة التي تستثمر في السندات وأذون الخزان ، والاهم حماية المواطن من الاستغلال في حياته المعيشية على مختلف الأصعدة سواء ما يتعلق بأجور المواصلات والنقل أو في مختلف المتطلبات المعيشية الأخرى.

أكدت عدد من المشاركات على ضرورته للقضاء على الفساد والسوق السوداء

رفع الدعم عن المشتقات النفطية يتصدر تناولات مواقع التواصل الاجتماعي!!

تقرير/ حسن شرف الدين

تصدر مـوضـوع رفـع الـدعـم عن المشتقات النفطية تناولات مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها "الفيسبوك وتويتر" بين مؤيد لخطوة الحكومة نحو إنعاش الاقتصاد الوطني وبين معارض.

ومنذ أن قامت الحكومة برفع الـدعـم عـن المشتقات النفطية والشارع اليمني في قلق كبير جراء ما ينتظره في المستقبل جراء هذه الجرعة التي يؤكد المسؤولون وعدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين أنها ضرورة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار.

ومـع اخـتـلاف آراء المفسبكين والمغردين إلا أن هناك من يؤيد توجه الحكومة نحو رفع الدعم عن المشتقات النفطية على أن يواكبه تغيير ملموس في معيشة المجتمع وأن يصل أثره إلى المواطن البسيط الذي يسكن المدن والقرى البعيدة.

الأخ فيصل المـــترب يـقـول في صفحته الشخصية على شبكة التواصل الاجتماعي "فيس بوك" "أن دعـم المشتقات النفطية في الفترة السابقة كان بـؤرة من بؤر الفساد حيث بهذه الخطوة التي قامت بها الحكومة ستقفل باب الفساد في هذا الجانب.. فقد كان هناك من يقوم بتهريب المشتقات النفطية مستغلا الدعم التي تدفعه الدولة ورخصها في السوق اليمنية ليقوم ببيعها في السوق السوداء الذين يقومون بدورهم بتصديرها إلى الدول المجاورة وبيعها بمبالغ خيالية تتعدى مليارات الدولارات".

أما الأخ عبده المانع فيقول في إحدى حالاته على الصفحة الخاصة به في الشبكة الاجتماعية "فيسبوك": "هناك من يستغل الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة المختلفة فيقوم باستغلال مواردها المختلفة ومنها المشتقات النفطية وخصوصا أنها لديها دعم مالي من الحكومة من خلال التهريب وبيعه في السوق السوداء أيام الأزمات في الفترة الأخيرة وبيعه في دول أخرى خلال الفترات السابقة.. ومثل هذه الإجراءات تعد ضروريـة لإنقاذ البلد من التدهور الاقتصادي الذي يعيشه منذ عدة سنوات وبالمقابل لا بد من إصلاحات اقتصادية ضرورية تعود بالنفع على المواطنين المتضررين من رفع الدعم".

الأخ سراج ذيـاب في إحـدى حالاته على صفحته الشخصية في الفيس بوك.. يدعو الحكومة إلى سرعة نشر خارطة تنموية وعرضها على المواطنين في وسائل الإعلام المختلفة قائلا: "إذا كان لا بد من رفع الدعم عن المشتقات النفطية كما تقول الحكومة فإني أدعوها إلى نشر خارطة تنموية وعرضها عـلى المـواطـنـين في وسـائـل الإعـلام المختلفة حتى نعلم رأسنا من رجلينا، فإذا كانت هناك إصلاحات حقيقية سنلمسها نحن المواطنين فسنكون إلى جانبها، أما إذا كان رفع الدعم لن نستفيد منه وسيظل اقتصادنا كما هو دون تغيير أو استراتيجيات وطنية لإنقاذه فلا فائدة".

ورغـم تدافع الكثير نحو رفض خطوة الحكومة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية إلا أن عدداً من المحللين الاقتصاديين خلال الفترة السابقة أكدوا على أهمية رفع الدعم لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار والتخفيف من الدين العام للحكومة تجاه صندوق النقد الدولي.

وقـد حـذر محللون سياسيون بأن البلاد تذهب إلى حالة إفلاس ما لم تتلافها بخطوات إصلاحية الهيكلية والحد من الفساد في الجانب الإداري والمالي في مختلف أجهزة الـدولـة.. مشيرين إلى أن هناك فـسـاداً واحتيالاً كبيراً في الدعم التي تصرفها الحكومة في المشتقات النفطية والتي يستفيد منها أشخاص معدودون من خلال التلاعب والاحتيال في بيع وشراء المشتقات النفطية.